● أخبار قصيرة

سلوفاكيا لن ترسل قوات للقتال في أوكرانيا

رفض رئيس سلوفاكيا بيتر بيليغريني بشكل قاطع فكرة مشاركة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في النزاع الأوكراني، محذراً من أن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى حرب عالمية.

وأكد بيليغريني في تصريحات تلفزيونية أن بلاده لن تسمح بإرسال أي جندي سلوفاكي للقتال في أوكرانيا، حتى في إطار عمليات حلف الناتو. وأوضح أن موقف سلوفاكيا ثابت في رفض أي مشاركة لقوات الحلف في الصراع الدائر، معتبراً أن مثل هذا التدخل سيكون بمثابة شرارة لاندلاع حرب عالمية ثالثة.

صربيا: تناقض في تصريحات الأميركيين حول العقوبات على NIS

شدد الرئيس ألكسندر فوتشيتش على ضرورة الحصول على إيضاحات من الجانب الأمريكي بخصوص العقوبات المفروضة على شركة NIS للنفط والغاز المشتركة بين صربيا وروسيا، وذلك قبل بدء أي مفاوضات مع موسكو.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد فيرما، أوضح فوتشيتش أن هناك حاجة لفترة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ أيام للتشاور مع المسؤولين الأمريكيين للوقوف على التفاصيل الدقيقة لحزمة العقوبات. ولفت إلى وجود تناقض في التصريحات الأمريكية، حيث استخدم فيرما مصطلحي "إزالة" و"تخفيض" عند الحديث عن حصة شركة غازبروم الروسية. وحذر الرئيس الصربي من مخاطر الدخول في مفاوضات متسرعة مع الجانب الروسي دون وضوح كامل للموقف الأمريكي.

الجيش الألماني ينشىء قسماً للأمن الداخلي

وفقاً لصحيفة "دي تسايت" الألمانية، أنشأ الجيش الألماني قسماً جديداً للأمن الداخلي. هذا القسم هو رابع أكبر وحدة في الجيش، وقد تم تخصيصه لحماية البنية التحتية والمنشآت العسكرية المهمة في ألمانيا.

وقال متحدث باسم الجيش الألماني إن قسم الأمن الداخلي المستقبلي سيتألف من قوات احتياطية وجنود نشطين، وسيخضع لقيادة موحدة.

يمتلك الجيش الألماني حالياً ثلاثة فيالق، يضم كل منها حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي وجندية. والآن تتم إضافة الوحدة الرئيسية الرابعة للأمن الداخلي إلى هذه الوحدات.

وكان وزير الدفاع الألماني "بوريس بيستوريوس" قد أصدر في العام الماضي أمراً بتشكيل هيكل جديد للجيش الألماني. واعتبر هذا الإجراء ضرورياً في ضوء تغير وضع التهديدات والحاجة إلى التفوق العسكري في الحرب الدفاعية.

في ظل الإهمال الواضح والعجز الفاضح

حرائق لوس أنجلوس تعري ضعف النظام الأميركي

الوفاق / تكشف الحرائق المدمرة التي تجتاح مدينة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا عن فشل ذريع في السياسات الحكومية الأمريكية وضعف صارخ في إدارة الأزمات. فما يشهده سكان المدينة اليوم من كارثة ليس مجرد حادث طبيعي عابر، بل هو نتيجة مباشرة لسنوات من الإهمال الحكومي وتجاهل التحذيرات البيئية وتقليص الميزانيات الحيوية. هذه المأساة التي خلفت خسائر بشرية ومادية فادحة تضع الإدارة الأمريكية في موقف صعب أمام مواطنيها، وتثير تساؤلات جدية حول مدى جاهزيتها لمواجهة الكوارث الطبيعية وقدرتها على حماية أرواح وممتلكات مواطنيها.

تشهد مدينة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا حرائق هائلة غير مسبوقة منذ عدة أيام، تزامناً مع بداية فصل الشتاء، مما أدى إلى تشريد آلاف السكان وخسائر فادحة.

خسائر كبيرة

لم تنجح الجهود المبذولة حتى الآن في السيطرة على خمسة حرائق تمتد من ساحل المحيط الهادئ إلى باسادينا. ويُعتقد أن سبب الحرائق يعود إلى تماس كهربائي في خطوط الكهرباء خلال الرياح العاتية. وقد أفادت وسائل إعلامية محلية أن السلطات أمرت أكثر من ١٨٠ ألف شخص بإخلاء منازلهم، فيما يكافح نحو ٤٠٠ رجل إطفاء النيران في المناطق الحساسة.

وقد التهمت الحرائق ما يزيد عن ٢٠٠ ألف هكتار من الغابات والمناطق السكنية والبنية التحتية الحضرية. وتشمل الأضرار تدمير مئات المنازل وتشريد آلاف السكان. وتقدر شركة "أكيووِيذر" الخسائر الناجمة عن هذه الحرائق بما يتراوح بين ١٣٥ و١٥٠ مليار دولار، خاصة وأن المناطق المتضررة تضم بعضاً من أغلى العقارات في أمريكا.

قطاع التأمين أكبر المتضررين

تعرض قطاع التأمين لضربة قوية، حيث تتوقع شركات مثل مورنينغستار وجيه بي مورغان أن تتجاوز خسائر الممتلكات المؤمَّنة ٨ مليارات دولار. وقد تم تدمير أكثر من ٥٣٠٠ منشأة في حريق باليسيدز و٥٠٠٠ منشأة في حريق إيتون.

وقد صرح جوناثان بورتر، كبير خبراء الأرصاد في أكيووِيذر، بأن هذا الجحيم الذي تفاقم بسبب الرياح وينتشر بسرعة، قد تسبب في واحدة من أكثر كوارث الحرائق تكلفة في تاريخ أمريكا الحديث.

ووفقاً لتقرير شركة التأمين "إيه أو إن"، لا يزال حريق عام ٢٠١٨ في شمال كاليفورنيا، المعروف باسم "كامب فاير" والذي وقع بالقرب من مدينة باراديس، يعتبر أكثر حوادث الحرائق تكلفة في تاريخ أمريكا، حيث بلغت الخسائر المؤمن عليها حوالي ١٢,٥ مليار دولار. وقد أدى ذلك الحريق إلى مقتل ٨٥ شخصاً وتشريد أكثر من ٥٠ ألف شخص.

بالإضافة إلى ذلك، يشير بعض الخبراء إلى التكاليف غير المباشرة، مثل انخفاض قيمة العقارات، والآثار النفسية والاجتماعية على السكان، وارتفاع أقساط التأمين. وتعتبر وسائل الإعلام المنتقدة هذه الأرقام دليلاً على عمق الأزمة وعدم كفاءة الحكومة في منع الحرائق وإدارتها، مطالبة بمزيد من الاهتمام بالتغيرات المناخية وإعادة بناء البنية التحتية لمواجهة الأزمات.

كما أعرب سكان لوس أنجلوس عن قلقهم البالغ إزاء عدم توفر التمويل اللازم لإعادة بناء منازلهم المتضررة جراء الحرائق الأخيرة. تفاقمت هذه الأزمة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف الإصلاحات.

أفاد العديد من السكان بأن شركات التأمين تتأخر أو ترفض تغطية التكاليف بالكامل، مما يزيد من معاناتهم. بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمال إلى زيادة العبء المالي على المتضررين، الذين يجدون أنفسهم بين الحاجة الملحة للإصلاح وعدم القدرة على تحمل النفقات.

دعا السكان السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية إلى التدخل الفوري لتقديم الدعم المالي وإيجاد حلول عملية لهذه المشكلة.

سوء إدارة وبنية تحتية ضعيفة

تعد الحرائق الحالية في لوس أنجلوس من أشد الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة في ولاية كاليفورنيا، وقد خلفت أضراراً لا يمكن تعويضها. هذه الحرائق، التي انتشرت بسرعة غير مسبوقة، لم تدمر الموارد الطبيعية فحسب، بل كشفت أيضاً عن عيوب خطيرة في إدارة الأزمات والسياسات البيئية للحكومة الأمريكية.

أحد العوامل الرئيسية وراء انتشار الحرائق هو سوء إدارة الموارد الطبيعية والغابات. فقد خفضت الحكومة الأمريكية في السنوات الأخيرة الميزانية المخصصة لإدارة الغابات، مما أدى إلى تراكم المواد القابلة للاشتعال مثل الأغصان الجافة والأوراق في الغابات.

علاوة على ذلك، فإن عدم استخدام التقنيات الحديثة ونقص الخبراء المتخصصين لمراقبة حالة الغابات أدى إلى عدم اكتشاف هذه الأزمة والسيطرة عليها في مراحلها الأولى. نقاط الضعف، إلى جانب التغيرات المناخية، أدت إلى زيادة شدة وانتشار الحرائق.

إحدى المشكلات الأساسية الأخرى في هذه الكارثة هي البنية التحتية غير الكافية لمواجهة الأزمات. فنقص معدات إطفاء الحرائق، وعدم توفر موارد مائية كافية، ومحدودية القوى العاملة كلها عوامل جعلت السيطرة على الحريق أمراً صعباً.

بالإضافة إلى ذلك، أدى تأخر استجابة الحكومتين الولائية والفيدرالية للأزمة إلى زيادة حجم الأضرار. فعلى الرغم من التحذيرات الأولية بشأن اندلاع الحرائق، تصرفت الحكومة ببطء شديد في إرسال قوات الإغاثة والمعدات الضرورية. هذا التأخير لم يؤد فقط إلى زيادة التكاليف المالية، بل عرض حياة آلاف الأشخاص للخطر أيضاً.

و رغم أن التغير المناخي، يعد أحد العوامل الرئيسية في زيادة شدة وعدد الحرائق في كاليفورنيا، إلا أن سياسات الحكومة الأمريكية تتجاهله بشكل تام. فارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وموجات الجفاف المتكررة خلقت ظروفاً مثالية لاندلاع الحرائق.

وعلى الرغم من هذه الأدلة العلمية، تواصل الحكومة الأمريكية دعم الصناعات الملوثة وتخفيض الميزانيات البيئية بدلاً من تبني سياسات مستدامة للحد من آثار التغير المناخي. هذا النهج لا يؤدي فقط إلى تفاقم الكوارث الطبيعية، بل يرسم مستقبلاً أكثر خطورة للناس والبيئة.

في ضوء هذه الكارثة التي تعصف بلوس أنجلوس، يتضح جلياً أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة الأمريكية التي فشلت في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة وتجاهلت الإنذارات المبكرة. فتخفيض الميزانيات المخصصة لإدارة الغابات، وإهمال البنية التحتية، والتقاعس عن مواجهة التغير المناخي، كلها قرارات حكومية أدت إلى تفاقم هذه الكارثة.

هذه الحرائق، لم تدمر الموارد الطبيعية فحسب، بل كشفت أيضاً عن عيوب خطيرة في إدارة الأزمات والسياسات البيئية للحكومة الأمريكية

تصريحات ترامب الأخيرة تثير ردود فعل الأوروبيين

وفقاً لصحيفة "دي سايت"، قوبلت مطالب دونالد ترامب المثيرة للجدل، مع اقتراب عودته إلى البيت الأبيض، بردود فعل انتقادية من العديد من المسؤولين الأوروبيين.

وفي هذا السياق، رفض المستشار الألماني أولاف شولتز مطالبة ترامب بزيادة كبيرة في النفقات الدفاعية لأعضاء حلف الناتو.

وقال شولتز في حديث لمجلة فوكوس إن نسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي التي ذكرها ترامب للإنفاق العسكري تعني زيادة الميزانية الدفاعية الألمانية إلى ٢٠٠ مليار يورو من إجمالي الميزانية الفيدرالية البالغة ٤٩٠ مليار يورو.

وأضاف المستشار الألماني أن هذا يعني حالياً مدخرات أو ديوناً إضافية بقيمة ١٥٠ مليار يورو فوق الميزانية الدفاعية العادية، مؤكداً أنه من الأفضل التركيز على المسار الذي وافق عليه الناتو منذ فترة طويلة.

ويذكر أن هدف الناتو المتفق عليه هو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدفاع. ولم تف ألمانيا بهذا الالتزام لسنوات، حيث أنفقت أقل من ١,٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا المجال.

كما رفض وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس مطلب ترامب، متسائلاً عن أي دولة يمكنها تحمل هذه النفقات.

وفي حلف الناتو، تمتلك بولندا حالياً أعلى نسبة إنفاق عسكري بأقل من ٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما تنفق الولايات المتحدة حوالي ٣,٥٪، وهو أقل بكثير مما يطالب به ترامب من حلفاء الناتو.

وأكد بيستوريوس أن المسألة لا تتعلق بالنسب المئوية بقدر ما تتعلق بكيفية تحديد وتلبية أهداف قدرات الناتو، مشيراً إلى أن هذا القرار لا يتخذه أي شخص في أي عاصمة بمفرده، بل يتخذه الناتو مجتمعاً. وعارض روبرت هابيك، نائب المستشار الألماني ووزير الاقتصاد، فكرة ترامب بوضوح، معتبراً أن ما يقترحه غير واقعي.

وفيما يتعلق بجرينلاند، حذر القادة الأوروبيون من تصريحات ترامب بشأن السيطرة العسكرية عليها. وأكد وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي أن هذا الأمر لن يحدث، مشيراً إلى أنه لم تقع أي حرب بين أعضاء حلف الناتو منذ تأسيسه.

كما أكدت النمسا والاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام السيادة الإقليمية لجرينلاند كجزء من الدنمارك.

تعكس هذه الردود الأوروبية الحازمة مخاوف متزايدة من تأثير عودة ترامب إلى البيت الأبيض على العلاقات عبر الأطلسي والتحالف الغربي.